



المُنَادِيَّة

+٠٥٤١٠٥٠٠+
Almounadila

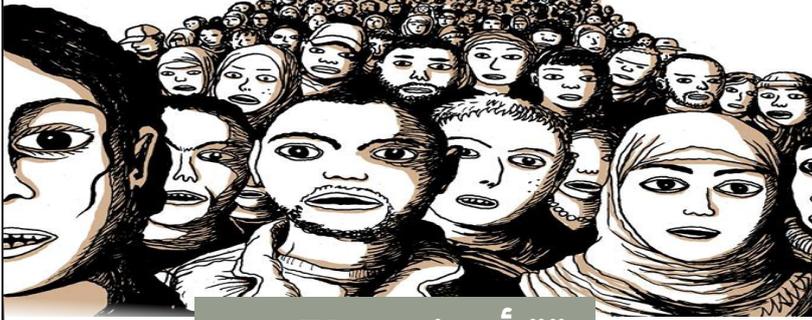
mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

عالية نسوية شبيبية اهمة

تحرّر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية - مدير النشر: إسماعيل المنوزي - العدد: 75 يناير-فبراير 2020 - الثمن 5 دراهم

لجنة «ال»
صياغة النموذج
التمهوي»، من أجل
مجلس تأسيس
يقطع مع التخلف
والتبعية



تقرأون في هذا العدد:

تقييم دورة نقالات مُنواز مع التطور السياسي بالبلد

انتفاضة الشعب الجزائري درس في المقاطعة النشطة للإنتخابات

التّكشف المُدسّر لا يُسقطه
إلا كفاح الأجراء

«روتيني اليومي»
إعلان تحرر إماء المنزل، أم إعادة
إنتاج نفس الأدوار...

مؤتمر البوليساريو الخامس
عشر، تحديات الراهن ومآزق
الافاق.

النّضال الجماعي ضدّ مُخطّط التّعاقد وقانون الإضراب وقانون
الإطار ضرورية نضالية ملحة

الأستاذ الرئيس: أحدث هيفة في مشروع وضع المدرسة تحت رحمة
السوق، وشكل جديد لاستغلال المُفرد لشغيلة التّعليم

سكورة/ ورزازات؛ مرقة عمال بوجه مقاوله رأسمالية: لسنا عبيدا

موجة ثورية ثانية تحتاج
شمال إفريقيا والمشرق
العربي؛ الشعوب تريد من
جديد

أزمة الأمالة والمُعاصرة
دليل تحطّم خطم النظام

ردود فعل رجعية تجاه نشيد
"المغتصب هو أنت"...

مُدْرَجَات كُرّة القدم: فضاء
للتعبير عن القهر الطبقي

أوضاع الاستغلال
والنضال في قطاع النقل
الحضري
مقابلة مع الطبيب كوزولي-
مناضل عمالي بالقطاع

افتتاحية

بعد عقود من امتداح السياسات النيوليبرالية المؤدية إلى كارثة اجتماعية، بات الخطاب الرسمي يحمل عنوان فشل النموذج التنموي. إن الغاية الجلية من قُصْف العقول بهذا، وتحضير ما يسمى نموذجاً جديداً، هي تسريع وتعميم وتعميق نفس السياسة المملدة من المؤسسات الإمبريالية مانحة القروض، واكتساح الرأس المال الخاص، الأجنبي وربيبه المحلي، ما تبقى خارج سيطرتهم.

من جملة المشاريع ترسانة تشريعات تحدث تغييراً شاملاً في كل ما له صلة بالاستغلال الرأسمالي ببلدنا: تعزيز استقلالية البنك المركزي وتحرير الدرهم، توسيع التحرير الجمري، المزيد من فتح قطاع الخدمات (تعليم، صحة، النقل...) أمام الرأسمال الأجنبي، خصخصة أراضي الجموع وقطاعات استراتيجية مباشرة أو مدارية بما يسمى شركات القطاعين العام والخاص، فرض جهوية اقتصادية وفتح المجال للاستدانة الخارجية والاقتراض الداخلي، ...

طبعاً، ستواصل الدولة مهمة إتاحة شروط تقوية الرأسمال في إطار نظام التبعية للإمبريالية، أملاً في جذب استثمارات عبر بنية تحتية صناعية ولوجستيك وبد عاملة مؤهلة وزهيدة الكلفة، والأهم ضمان انضباطها، بما جعل المغرب منصة تصدير، خاصة إلى السوق الإفريقية المتنافس عليها.

هذا جوهر ما يجري تحضيره وسط الضجيج المتعالي بعد تعيين لجنة "مشروع النموذج التنموي"، وما الإشراف الشكلي للأحزاب والنقابات والجمعيات سوى سعي لإضفاء طابع "إجماع وطني" على النفس الجديد من المخطط النيوليبرالي الجاهز للتطبيق.

قضيّتان جوهريتان يجب التشديد عليهما:

الأولى: إن الفاجعة الاجتماعية التي تسحق كادحي المغرب، من بطالة جماهيرية واستشراء الفقر، وفرط الاستغلال المسمى مرونة شغل، وما ينتج عنها من آفات كالتصاعد الدعارة والمخدرات والهجرة الكثيفة نحو المدن ومصائب الهجرة إلى الخارج، ستستمر ومعها تركيز الثروة بيد أقلية نهابة.

الثانية: يجري تصعيد الهجوم النيوليبرالي في حلة "نموذج تنمية جديد" في سياق دينامية ثورية بمنطقتنا منذ 2011. ولن يتأتى للدولة مواصلة هذا الهجوم إلا بتشديد قضيّتها القمعية لإجبار ضحاياها، عمالاً وكادحين على تحمل استغلال كثيف سيأتي على ما تبقى من مكاسهم- هن التاريخية سواء في شروط العمل (الأجور، الحماية الاجتماعية، مكاسب تشريعات الشغل، الحريات النقابية البسيطة...) وظروف العيش (تدهور الخدمات الاجتماعية، خصخصة القطاعات العامة، سحق صغار المنتجين، قمع الحريات العامة...).

لا خلاص في "نموذج تنموي جديد" تضعه من فوق دولة الاستبداد بدعم من أحزاب برجوازية [مشاركة في حكومة الواجهة أو مدعية للمعارضة] وبيروقراطيات نقابية، في نفس الإطار النيوليبرالي. الخلاص في مجتمع بديل يصنعه الفعل الجماهيري من أسفل بقيادة شعبية، والبدائية: وقف سداد الديون التي تستنزف الثروة المنتجة واستعادة الأموال المهربة والمنهوبة من القطاع العام وعقاب مقترفي الجرائم الاقتصادية والسياسية في حق الطبقة العاملة والكادحين.

إن هكذا بديلاً اجتماعياً جذرياً يعنى مضطهد المغرب من الجحيم المراد تأبيده يتطلب قطعة عميقة مع النموذج الرأسمالي التابع القائم منذ سقط المغرب بين مخالب الاستعمار، والمستمر بفعل استقلال شكلي مكرس للتخلف.

هذا البديل يتطلب قوة عمالية وشعبية يجري بناؤها قاعدياً على أرضية الدفاع على المكاسب التاريخية وانتزاع حق الأغلبية الشعبية في حياة لائقة. قوة نضال تطبق مستقلة عن مشاريع برجوازية "معارضة" في حدود "إصلاح المؤسسات" ليست سوى عجلة احتياط لتنفيذ نفس المخطط النيوليبرالي الكارثي. وقد أبان العهد الأخير من النضالات العمالية الشعبية أن وقف الدكاك النيوليبرالي مستحيل دون حركة جماهيرية، بمكوناتها العمالي والشعبي الممتد وطنياً وموحد المطالب. والمؤكد أن هكذا حركة جماهيرية لن تبلغ المبتغى بعفوية بل بقيام عمود فقري يمثله حزب عمالي اشتراكي ذو برنامج ثوري وما يتطلب من رؤية استراتيجية وتكتيك ملائم.

هذا ما كان ينقص دينامية النضال الشعبي في حركة 20 فبراير، وحكم عليها بما وصلت إليه من تفويت فرصة تغيير جذري تاريخية. وبناء حركة النضال الجماهيري وضمها حزب التغيير الجذري مهمة المناضلين والمناضلات من أجل اعتناق مقهور المغرب، وهي المهمة التي تصب فيها جهود تيار المناضلة.